الأمم المتحدة

TD/526

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 October 2021
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة عشرة

دورة بربادوس الافتراضية

3-7 تشرين الأول/أكتوبر 2021

إعلان وزراء البلدان النامية غير الساحلية في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نحن وزراء البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا عبر بُعد قبل الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الخامس عشر)، المعقودة في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021،

إذ نشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التي ترمي، في جملة أمور، إلى القضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام 2030؛ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛ واتفاق باريس المبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

وإذ نشير إلى إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد 2014-2024، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية،

وإذ نشير إلى البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد في إطار الأونكتاد الرابع عشر،

وإذ نحيط علماً بالإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي التاسع عشر للبلدان النامية غير الساحلية الذي عقد في 23 أيلول/سبتمبر 2020 في نيويورك، في إطار الأسبوع الرفيع المستوى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ نحيط علماً بخريطة الطريق المتعلقة بالتعجيل بتنفيذ برنامج عمل فيينا في السنوات المتبقية، التي تسلط الضوء على مجالات العمل ذات الأولوية مع المنجزات المستهدفة الملموسة من أجل تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وغاياته، والتي اعتُمدت في 23 أيلول/سبتمبر 2020 في الاجتماع الوزاري السنوي نفسه،

1- *نسلم* بأن لجائحة كوفيد-19 تأثيراً ضاراً شديداً على بلداننا، يهدد بتقويض مكاسب التنمية التي تحققت على مدى سنوات. وقد كانت البلدان غير الساحلية الأقل نمواً أصلاً من بين أكثر البلدان حرماناً في الاقتصاد العالمي قبل الأزمة، وأدت الجائحة إلى زيادة تفاقم أوجه ضعفها. وأدى إغلاق الحدود وتعطيل شبكات التجارة والنقل إلى زيادة عزلة البلدان غير الساحلية التي تعتمد على بلدان العبور المجاورة لها من أجل الوصول إلى الأسواق العالمية والعديد من السلع الأساسية. ونتج عن انخفاض الطلب على

الرجاء إعادة الاستعمال

السلع الأساسية انخفاض الإيرادات المالية في العديد من البلدان غير الساحلية، مما زاد من تقلُّص الموارد المتاحة لمكافحة الجائحة ودعم السكان الأكثر ضعفاً. وأدت زيادة النفقات المالية وانخفاض الإيرادات المالية إلى تزايد أعباء الديون بالنسبة للعديد من بلداننا، مما قد يفضي إلى تفاقم الآثار طويلة الأجل للأزمة على التنمية.

2- *ندعو* إلى التضامن العالمي في مكافحة الجائحة وعواقبها في أكثر البلدان ضعفاً، بما في ذلك ضمان التكافؤ في فرص الحصول على اللقاحات وما يلزم من المعدات الطبية والدعم للتخفيف من الأثر الاقتصادي للجائحة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يمنح البلدان غير الساحلية الأقل نمواً معاملة خاصة في الحصول على اللقاحات ضد كوفيد-19 وتوزيعها، بالنظر إلى التحديات المتصلة باللوجستيات والنقل والعبور التي تواجهها هذه البلدان جراء التحديات التي يطرحها موقعها الجغرافي وكذلك قيود الميزانية. وبناء على ذلك، ينبغي تمديد مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها مجموعة العشرين والمؤسسات المالية العالمية، حتى نهاية الجائحة وتوسيع نطاق هذه المبادرة لتشمل الدائنين من القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك البلدان غير الساحلية الأقل نمواً.

3- *نسلم* بأن بلداننا واجهت تحديات كبيرة حتى قبل انتشار الجائحة. فقد تباطأ متوسط معدل النمو في البلدان النامية غير الساحلية منذ عام 2014، ولم يصل إلى المستويات اللازمة لتحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة. وبالمثل، انخفض نصيب البلدان النامية غير الساحلية في صادرات البضائع العالمية، بدلاً من أن يتضاعف، مقارنة بعام 2014.

4- *نسلم* بأن موقعنا الجغرافي واعتمادنا على النقل العابر وكذلك تعدد المعابر الحدودية أمور لا تزال تشكل عقبات أمام تنميتنا الاجتماعية والاقتصادية. وتظل تكاليف التجارة المرتفعة تحدياً مشتركاً حاسماً أمام البلدان النامية غير الساحلية، مما يحد من القدرة التنافسية لصادراتنا في الأسواق العالمية ويرفع أسعار الواردات. وتجعل هذه العقبات مجتمعةً التصنيع والتحول الهيكلي أكثر صعوبة، مما يحبس العديد من بلداننا في فخ الاعتماد على السلع الأساسية. وسيتطلب الخروج من هذا الفخ استثمارات في البنية التحتية للنقل المحلي، وتبسيط إجراءات عبور الحدود، وتحسين البنية التحتية للنقل واللوجستيات والإجراءات في مجال تجارة المرور العابر.

5- *نرى* أنه ينبغي استكشاف نُهج مبتكرة من أجل معالجة شاملة لمسائل العبور والنقل وتيسير التجارة بالنظر إلى الصلات الجوهرية القائمة بينها، وذلك بغية التصدي للقيود الناشئة عن تكاليف النقل واللوجستيات المتزايدة التي تعرقل المشاركة الفعالة للبلدان غير الساحلية في سلاسل القيمة الإقليمية والاستفادة من مزاياها النسبية.

6- *نؤكد* التزامنا بمواصلة العمل على استكشاف مثل هذه النُهج المبتكرة لتحسين الصلة بين شبكات النقل ولوجستيات التجارة، بما في ذلك تيسير التجارة، وندعو إلى تجديد العمل والتعاون فيما بين بلدان العبور وإلى التعاون الإقليمي في تحقيق نتائج ملموسة لتنفيذ اتفاقيات العبور الإقليمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، هناك حاجة أيضاً إلى زيادة تدابير الدعم الدولي.

7- *ندعو* الشركاء في التنمية إلى زيادة تخصيص أموال المعونة لصالح التجارة المقدمة للبلدان النامية غير الساحلية زيادة كبيرة مع التركيز على القطاعات ذات الإمكانات الكبيرة التي تسمح بتنويع الصادرات وإضافة القيمة وخلق فرص العمل. وندعو المجتمع الدولي أيضاً إلى دعم بلداننا وبلدان العبور المجاورة لنا في تنفيذ اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

8- *نسلم* بأن معظم بلداننا لا تزال تعتمد بشكل كبير على صادرات السلع، مما يجعل مجتمعاتنا عرضة لصدمات الأسعار، والنمو غير المتوازن، وشراك الدخل المنخفض. ويتطلب التغلب على الاعتماد على السلع الأساسية وتحقيق نمو مستدام وشامل للجميع بذل جهود من أجل تنويع الصادرات وتحقيق التحول الهيكلي.

9- *نذكّر* بأن بناء القدرات الإنتاجية هو استراتيجية أساسية لتسريع وتيرة التحول الهيكلي وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع وتحقيق التنمية المستدامة. كما أن بناء القدرات الإنتاجية يقلل من التعرض للصدمات الخارجية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو متعلقة بالصحة. وينبغي أن تضع سياسات واستراتيجيات التنمية الخاصة بمرحلة ما بعد كوفيد-19 بناء القدرات الإنتاجية في صميمها، من أجل بناء القدرة على الصمود وتحقيق النمو الشامل للجميع وبدء عملية التحول الاقتصادي الهيكلي. وينبغي أن يشمل ذلك اتباع سياسات تجارية وصناعية وقطاعية متسقة، بما يشمل ريادة الأعمال والابتكار والارتقاء التكنولوجي.

10- *ننوه* بالعمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن مفهوم القدرات الإنتاجية ونحث الأونكتاد على مواصلة بذل جهوده في هذا الصدد بهدف وضع سياسات وبرامج خاصة بكل بلد من أجل بناء القدرات الإنتاجية. وينبغي أن يكون الهدف من ذلك هو إعادة توجيه السياسات المحلية لتسخير المزايا النسبية في البلدان غير الساحلية الأقل نمواً، والتخفيف من القيود الرئيسية التي تعيق التنمية، وصياغة برامج للتدخل تكون متعددة القطاعات ومتعددة السنوات وشاملة وتطلعية وخاضعة لإدارة وطنية.

11- *نرحب* بالأداة السياساتية الجديدة لمؤشر القدرات الإنتاجية التي وضعها الأونكتاد، ونطلب من الأونكتاد أن يقوم، بدعم من الشركاء في التنمية، بتفعيل هذه الأداة وإجراء تقييمات للثغرات الموجودة في القدرات الإنتاجية في البلدان غير الساحلية الأقل نمواً وتحديد السياسات والتدابير التي من شأنها أن تدعم بلداننا في بناء القدرات الإنتاجية. وندعو الأونكتاد إلى تعزيز عمله فيما يخص دعم البلدان غير الساحلية الأقل نمواً بغية النهوض بالقدرات الإنتاجية وقدرات الإمداد، بسبل منها إعداد برنامج مخصص أو مركز مخصص للقدرات الإنتاجية.

12- *نعرب* عن تقديرنا للنُهج المبتكرة التي وضعها الأونكتاد من أجل الأخذ بالنهج المتكامل المتعلق بالنقل العابر وتيسير التجارة والرامي إلى تنفيذ اتفاق العبور الحالي القائم في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية وفي سياق ممرات العبور لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ويدعو الإطار المتكامل المُعزَّز والشركاء في التنمية إلى زيادة دعم هذه المبادرة، مع ضمان مشاركة الجهات المستفيدة غير الساحلية مشاركة نشطة في المبادرة من أجل نجاحها.

13- *نسلم* بالدور الذي يمكن أن تؤديه التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم إنشاء القدرات الإنتاجية، ونلاحظ أهمية النفاذ إلى الأسواق بشكل فعال بالنسبة للمنتجات التي تعود بالفائدة على بلداننا. وفي هذا الصدد، نرحب بالبحوث التي أجراها الأونكتاد لضمان ألا تؤدي تكاليف النقل إلى فرض عقوبات دون مبرر على البلدان غير الساحلية فيما يخص الوفاء بمتطلبات قواعد المنشأ التي تعتبر المفتاح لتحسين النفاذ إلى الأسواق في إطار الترتيبات التجارية التفضيلية. وندعو شركاءنا في التجارة والتنمية إلى التقليل من حواجز دخول السوق وإزالة التدابير غير الجمركية غير الضرورية.

14- *ننوه* بالعمل الهام الذي يضطلع به الأونكتاد في إطار أركانه الثلاثة المتمثلة في البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والمساعدة التقنية، لدعم البلدان غير الساحلية، بما في ذلك في مجالات مثل تشغيل ممرات العبور، وتيسير التجارة، ولوجستيات التجارة، وأتمتة الإجراءات الجمركية، وتيسير الأعمال التجارية، وتشجيع الاستثمار، واستعراضات سياسات الاستثمار، وتحليل

السياسة التجارية، والاستعداد للتجارة الإلكترونية، وسياسات العلوم والتكنولوجيا، وتعزيز ريادة الأعمال، ودعم تنويع الصادرات، وإدارة الديون، وسياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات دعم التحول الهيكلي. ونحن ممتنون للأونكتاد لعمله ومساهمته في تعزيز التنمية المستدامة في بلداننا، بما يشمل تحقيق أهداف برنامج عمل فيينا وأهداف التنمية المستدامة.

15- *نعيد تأكيد* الدعوة التي وجهناها في الإعلان الوزاري خلال الأونكتاد الرابع عشر إلى تعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، ولا سيما قسم البلدان النامية غير الساحلية، بمزيد من الموارد البشرية والمالية.

16- *نعرب* عن تقديرنا الصادق لمنغوليا لما تبذله من جهود بصفتها منسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية في جنيف.

17- *نعرب* عن خالص تقديرنا وامتناننا لبربادوس حكومة وشعباً لما وُضع من ترتيبات ممتازة من أجل دعم التنظيم الناجح للأونكتاد الخامس عشر المعقود بالحضور الشخصي والافتراضي.